

الحلقة (٧)

لا زلنا في موضوعات المصطلح وآخر ما معنى في حلقات المصطلح هو: (الإسناد العالي والنازل)

الإسناد من خصوصيات هذه الأمة وهي خصيصة فاضلة بلا شك لهذه الأمة، فتجد لهذه الأمة أسانيد تصلها بنبيها صلى الله عليه وسلم، وهذه الأسانيد لم تكن للأمم السابقة، بل لم يكن هناك في الأمم السابقة أسانيد تصل أصحابها بنبيهم، أياً كان ذلك النبي عليهم جميعاً صلوات الله وسلامه، فهي أسانيد منقطعة عندهم لا تصل إليه، أما في هذه الأمة الأسانيد متصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كان ذلك في عصر التأليف ظاهر، ثم أيضاً استمر ذلك في الأمة حتى بعد عصر التصنيف وتدوين الأحاديث، ولا يزال موجوداً إلى وقتنا الحاضر، فهناك ممن يحرص على هذا له أسانيد تصله بأحد تلك الكتب المصنفة في الحديث ثم بالتالي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فإذاً وجود الإسناد هو مزية لهذه الأمة، وبلا شك أن الإسناد عليه الاعتماد بعد الله سبحانه وتعالى في قبول الأحاديث وخصوصاً من عصر التدوين فما قبل ذلك، أما ما بعده فكثير من الأسانيد التي نجدها لبعض المعاصرين في كثير منها مجاهيل ومن لا نعرفه ومن لا يعرف أصلاً، ولكن مجرد أسماء تمر، لكن لا يؤثر في صحة الحديث، لأن الحديث كان موجوداً من قبل وجمعه العلماء وحكموا على تلك الأحاديث سنداً ومنتناً، فما بعد ذلك فهو من باب المحافظة على السند لا أكثر من ذلك فيما يظهر والله أعلم.

وقد تحدث الأئمة عن الإسناد وبيان أهميته فابن المبارك المحدث المعروف الزاهد المجاهد رحمه الله تعالى يقول: "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" نعم بلا شك أنه لولا وجود الأسانيد والبحث فيها ومعرفة رجالها من الصالح وعدمه لصار الباب مفتوحاً لمن يريد أن يضيف في الدين أو يحذف من الدين على هواه، ولكن الله سبحانه وتعالى قيظ لهذه الأمة ولهذا الدين رجالاً اعتنوا بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وبيّنوا صحيحها من سقيمها، وبيّنوا أحوال رجالها ونقدوهم نقداً ما وصل إليه غيرهم في هذا الباب.

والثوري رحمه الله تعالى وهو من أئمة الشأن يقول: "الإسناد سلاح المؤمن" بلا شك حتى في الأحاديث العامة ليس في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه نقولها دائماً: الإنسان يحرص على أن يُسند كلامه إذا أراد أن يحدث أو ينقل قصة أو خبراً من الأخبار فيقول سمعت من فلان كذا أو قال فلان كذا ويسلم من تبعه ذلك القول، لأن ذلك القول قد يكون كذباً، قد يكون فيه تزوير، قد يكون فيه ما فيه من العلل، فإذا لم يسنده إلى قائله صار هو القائل وصار الكلام والانتقاد يوجه إليه، فلا يعرف القائل إلا هو فالانتقاد يوجه إليه، ولذلك إسناده إلى قائله هو الأولى والأسلم والأصون لعرضه ومنعاً للكلام فيه.

أيضاً الإسناد لمجرد الإسناد بلا شك مزية، لكن أيضاً بوجود الإسناد هناك مزية يحرص عليها

العلماء وهي طلب العلو فيه، أي قلة عدد الرواة بين الراوي -سواء كان من الرواة أو صاحب كتاب- إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أن يقل الرواة ما بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم لكن بشرط اتصال السند، أو أن يهذب يعني يسقط من الإسناد يقول هذا إسناد عالي لا، **الإسناد العالي** هو أن يقل عدد الرواة بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم مع عدم إسقاط أحد منهم، وقّل العدد ليس من سقط وإنما من أمور أخرى، لعله يأتي بيان بعضها، والإمام أحمد رحمه الله تعالى يقول: طلب الإسناد العالي سنة عمّن سلف، وكان أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يرحلون من الكوفة من العراق يرحلون إلى المدينة ليسمعوا من عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وربما الحديث يجدونه عند ابن مسعود رضي الله عنه، لكنهم يريدون علو السند، فكانوا يذهبون فيأخذون من عمر ومن غيره من المدينة، فإذا هذه رحلة في طلب علو الإسناد ليست رحلة للحديث فقط، وإنما لعلو الإسناد، فإذا كان يهمهم علو الإسناد، وعلو الإسناد مطلب هام عند المحدثين.

نأتي إلى تعريف الإسناد العالي:

الإسناد العالي في اللغة: اسم فاعل من العلو ضد النزول.

وأما في الاصطلاح: فهو الذي قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر، بيان ذلك لو جاءنا حديث له طريقان، والحديث مثلاً يرويه البخاري، فنجد أحد الطريقتين للبخاري فيه طريق يوصله بالنبي صلى الله عليه وسلم بخمسة فرضاً، وطريق آخر يصل فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأربعة، فنقول أن الأربعة إسناد عالي، طبعاً كما تقدم لا تغيب عن الأذهان سلامة السند ونظافة السند يعني عدم السقط فيه، فإذا جاءنا الحديث من طريقين، منشأهما من شخص واحد مثلاً من البخاري، ثم طريق كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم خمسة، وطريق كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أربعة، فنقول طريق الأربعة أعلى من طريق الخمسة، هو أعلى منه، كون هذا أصح أو هذا أصح أمر آخر، لكن هو أعلى منه بلا شك، وسيأتي معنا بيان التفاضل بين الإسنادين العالي والنازل، فإذا ما وصل فيه بأربعة أعلى مما وصل فيه بخمسة، هذا بيان التعريف.

الإسناد النازل في اللغة: اسم فاعل من النزول وهو ضد العلو كما تقدم، وكذلك في **تعريفه الاصطلاحي هو:** على العكس من تعريف الإسناد العالي، وفي الإسناد العالي قلنا هو الذي قل عدد رجاله، بينما هنا نقول في الإسناد النازل: هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل، وعلى ما تقدم في التمثيل، البخاري يروي الحديث من طريقين أحدهما يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بخمسة والآخر يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأربعة، فنقول الطريق الذي وصل به إلى النبي صلى الله عليه وسلم بخمسة هذا نازل بالنسبة للآخر، لأنه وجد الحديث من طريق آخر العدد فيه أقل، أربعة، فإذا طريق الأربعة هو العالي وطريق الخمسة هو النازل، فيعرف النزول بالعلو والعلو بالنزول، يعني لا بد من وجود الاثنين حتى نقول هذا عالي وهذا نازل.

نأتي إلى أقسام العلو: ينقسم العلو إلى خمسة أقسام، واحد من هذه الأقسام يقولون عنه أنه علو مطلق، وأما بقية الأقسام فهو علون نسبي، فالأول من هذه الأقسام وهو العلو المطلق.

القسم الأول: القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح نظيف، وهذا هو العلو المطلق، وهو أجل أقسام العلو، لأنه وصل به إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعدد أقل مع صحة السند وسلامته، فلذلك هذا أجل علواً أو أجل أقسام العلو كما تقدم، هذا إذاً هو العلو المطلق وأما ما عدا ذلك من الأقسام فهي علون نسبي كما سيأتي بيانه.

القسم الثاني: القرب من إمام من أئمة الحديث، وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مثال ذلك القرب من الأعمش أو ابن جريح أو مالك أو غيرهم، مع الصحة ونظافة الإسناد أيضاً، بيان ذلك أن الراوي له طريق قريب يوصله إلى الأعمش، لكن بعد الأعمش قد يكثر العدد، أو يوصله إلى ابن جريح أو إلى مالك رحم الله الجميع، فإذاً هنا علون نسبي يوصله بأحد هؤلاء الأئمة فقط، لكن بعد هذا الإمام، بين هذا الإمام وبين النبي صلى الله عليه وسلم قد يتغير ويزيد العدد عن الإسناد الآخر، فإذاً هذا علون نسبي نسبة إلى ذلك الإمام المقصود، سواء كان ابن جريح سواء كان مالك أو كان غيرهما من الأئمة في هذا الباب، فإذاً صار علواً نسبياً وليس مطلقاً، لأن العدد كما قلنا قد يزيد بعد ذلك الإمام، فإذاً العدد قل بينه وبين الإمام عن طريق آخر فيكون ذلك علواً ولكنه علون نسبي على ما تقدم.

القسم الثالث: القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة وهذا النوع هو ما كثر اعتناء المتأخرين به، من الموافقة والأبدال والمساواة والمصافحة، فاعتنى المتأخرون بهذا أن يصلوا إلى أحد الكتب الستة بطريق غريب بطريق قصير، فهو قرب إلى صاحب الكتاب، يعني مثلاً البخاري أو مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه، هذه الكتب الستة، أحد الناس بحث عن طرق توصله إلى أحد هذه الكتب الستة مثلاً، فوجد طرقاً لكن يجد بعضها طريقاً أقل مع السلامة في الإسناد فنقول هذا علون بالنسبة له، لكن ليس علواً مطلقاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، علون إلى صاحب الكتاب، كتاب البخاري، أو كتاب مسلم، أو كتاب أبي داود، أو كتاب الترمذي، أو النسائي، أو ابن ماجه، إذاً قرب من صاحب الكتاب وليس قرباً من النبي صلى الله عليه وسلم، قد يبعد بعد ذلك ويكثر العدد بعد صاحب الكتاب، لكن ما بينه وبين صاحب الكتاب عدد أقل فهو علون نسبي.

قالوا ومما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة، **فما هي الموافقة؟ الموافقة هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى بطريقه عنه**، يعني هذا الذي يريد علون السند إلى المصنف، لنقل المصنف هنا الإمام مسلم مثلاً، يريد أن يصل بعدد أقل، لو روى الحديث من طريق الإمام مسلم لوجد فيه نزولاً، لكنه وجد طريقاً آخر يأتي إلى شيخ مسلم، لا يأتي إلى مسلم يأتي إلى

شيخ مسلم، فكأنه تجاوز مسلماً في هذه الرواية فجاء إلى شيخ مسلم، فهذا علو لكنه علو نسبي كما تقدم.

ومثّل له الحافظ ابن حجر في شرح النخبة قال: "روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً يقول لو رويناه هذا الحديث -يعني لو روى هذا الحديث البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً- يقول فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو رويناه ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلاً لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه، مع علو الإسناد على الإسناد إليه، إذاً هذا التمثيل من الحافظ ابن حجر.

يقول لو أن البخاري روى عن قتيبة عن مالك حديثاً، لو جاء الحافظ ابن حجر فرواه من طريق البخاري لكان بينه وبين قتيبة ثمانية، يقول ولو رويناه ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج وهو أحد شيوخ البخاري عن قتيبة لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فإذاً هناك طريق يوصلنا، بين البخاري وبين قتيبة شيخه أبو العباس السراج، فالبخاري يروي عن أبي العباس عن قتيبة، الحافظ ابن حجر يصل إلى قتيبة بثمانية، لكنه لما بحث فوجد طريقاً يوصله إلى السراج تجاوز البخاري إلى السراج، كان بينه إلى قتيبة سبعة، إذاً قل العدد فيكون ذلك علو في السند والله أعلم.

وأما البديل أو ما يسمى بالأبدال، فبدلاً من أن يصل إلى الشيخ في الموافقة، يكون الوصول في البديل إلى شيخ الشيخ.

فهو: الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه، مثاله ما قاله أيضاً الحافظ ابن حجر: كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق أخرى إلى القعني عن مالك، فيكون القعني فيه بدلاً من قتيبة، يعني قتيبة كان في الإسناد الأول هنا القعني حل محله فكأنه مساوياً له؛ فلذلك قالوا هذا بدل، يعني القعني صار بدلاً من قتيبة كما في مثال الموافقة السابق.

تأتي معنا المساواة وهي من أقسام الغريب النسبي، نسبة إلى مصنف أحد الكتب الستة

فالمساواة: هو استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين، يأتي الراوي بطريق لو رواه من طريق المصنف لوصل كما قال الحافظ ابن حجر أن يروي النسائي مثلاً حديث يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر نفساً، فنساوي النسائي من حيث العدد، كم بين البخاري والنسائي من الزمن، زمن ليس بالقصير، ومع ذلك له طريق يوصله بالنبي صلى الله عليه وسلم يكون مساوياً لسند للنسائي، يكون مساوياً بالعدد لسند النسائي، فإذاً ما كانت في شيخ النسائي ولا في شيخ شيخه إنما كانت أعلى من ذلك، فيكون ساوياً للنسائي في عدد الإسناد مع فارق الزمن الذي بينهما كما تقدم.

أما المصافحة: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين، يعني مثلاً تلميذ البخاري له إسناد يوصله بالنبي صلى الله عليه وسلم بستة، ثم يأتي هذا المتأخر فيجد إسناداً أيضاً يصل به إلى النبي صلى الله عليه وسلم من غير طريق هذا التلميذ يصل به إلى النبي صلى الله عليه وسلم بنفس العدد، فيكون كأنه عاش معه وكأنه صافحه، وهو الزمن بينهما بعيد، سمو ذلك مصافحة لأنه كأن هذه المصافحة تكون بين من تلاقيا ولذا سميت المصافحة وإلا فليس هناك مصافحة ولا تلاقي.

نعود للأقسام يعني صارت هذه الموافقة والأبدال والمساواة والمصافحة فيما اعتنى به المتأخرون من علو السند إلى أصحاب الكتب الستة.

القسم الرابع: العلو بتقدم وفاة الراوي ومثاله ما قاله النووي: "فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلى من أن أرويه ثلاثة: عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم لتقدم وفاة البيهقي عن ابن خلف" عندنا ابن خلف والبيهقي رحم الله الجميع كلاهما عاشا في زمن، لكن البيهقي أقدم وفاة من ابن خلف، فالإمام النووي يقول ما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي، يعني بينه وبين البيهقي ثلاثة يكون أعلى من أن يرويه عن ابن خلف أو عن ثلاثة إلى ابن خلف عن الحاكم، فابن خلف والبيهقي عاشا في زمن لكن البيهقي أقدم وفاة، فهنا علو بتقدم الوفاة، لأن من توفي لا يأتي متأخر فيسمع منه خلاص ذهب، لكن الذي عاش بعده يأتي إنسان لم يسمع من البيهقي فيسمع من ابن خلف فيكون هناك يعني أكثر نزولاً، فلذلك قالوا هذا علو بالنسبة لتقدم الوفاة، وقلنا هنا أن البيهقي كانت وفاته أقدم من وفاة ابن خلف بسنين.

القسم الخامس: يكون بتقدم السماع، أي بتقدم السماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدماً كان أعلى ممن سمع منه بعده، مثاله أي يسمع شخصان من شيخ، وسماع أحدهما منذ ستين سنة مثلاً، والآخر منذ أربعين سنة، وتساوى العدد إليهما، فالأول أعلى من الثاني، لأن الأول سمع منذ ستين سنة وهو يسمع من هذا الشيخ، بينما الثاني سمع من أربعين سنة، فذاك سمع قبله من عشرين سنة من هذا الشيخ، العدد متساوي إلى الاثنين، ولكن الذي سمع أولاً الطريق إليه يكون أعلى فهو علو نسبي، وليس فيه قلة عدد، إنما هو بالنسبة لتقدم السماع فقط، وإلا العدد هو هو، ما هناك زيادة ولا نقص في العدد هذا بالنسبة لأقسام العلو.

أقسام النزول:

هي على الجانب الآخر من أقسام العلو، فالعلو ضده النزول، فكل ما تقدم معنا من أمثلة فيها علو فضده النزول.

فأقسام النزول أيضاً خمسة وتعرف من ضدها، فكل قسم من أقسام العلو ضده قسم من أقسام النزول، طيب تأتي معنا فقرة في هذا الباب وهي:

هل العلو أفضل أو النزول ؟

العلو أفضل من النزول على الصحيح من قول العلماء، وهذا قول الجمهور، لأنه يبعد كثرة احتمال الخلل عن الحديث، والنزول مرغوب عنه، لا يرغبون فيه، قال ابن المديني: "النزول شؤم" وهذا متى؟ إذا تساوى الإسنادان في القوة، يعني صار عندنا إسنادان كلاهما قوي، لكن أحدهما عدد رجاله أقل مع سلامته فإذاً هذا إسناد عالي، والإسناد الآخر رجاله أكثر وهو صحيح أيضاً فصحيح مع صحيح، أيهما أفضل؟ يفضل العدد الأقل، يفضل العلو هذا إذا تساوى الإسنادان في الصحة، فإذا تساوى الإسنادان في القوة فنقول العلو أفضل.

لو اختلف الإسنادان في القوة، فهنا قد يكون أحياناً الإسناد النازل أفضل، متى؟ إذا صار الإسناد النازل أقوى من حيث الرجال، فهذه الحالة بلا شك يقدم ويكون هو أفضل، أو كانت فيه مزية أو زيادة أو ما شابه ذلك، فإذا النازل أفضل، فإذا ليس العلو على إطلاقه، نقول العلو أفضل بلا شك متى تساوى الإسنادان في القوة، أما إذا كان الإسناد النازل أقوى أو كانت فيه مزية أو لطيفة من اللطائف أو زيادة معتبرة لها أثر في الحكم، فبلا شك يكون الإسناد النازل يكون أفضل في هذا الباب. نأتي إلى آخر فقرة في هذا الموضوع في الإسناد العالي والإسناد النازل وهي:

أشهر المصنفات في هذا الباب: لا توجد مصنفات خاصة في الأسانيد العالية أو النازلة بشكل عام، لكن نجد أن بعض العلماء أفرد أجزاء معينة في أسانيد بعض الأئمة واعتنى بذلك، وبلا شك أن هذا اعتبره من علو الإسناد فاعتنى الأئمة بالثلاثيات مثلاً.

ومعنى الثلاثيات: أن يكون بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة، طبعاً هذه تكون للإمام مالك ومن سبق الإمام مالك يسيراً، لأن الإمام مالك ربما نجد له أسانيد تصله بالنبي صلى الله عليه وسلم لا تزيد عن اثنين: التابعي والصحابي، لكن الثلاثيات عند الإمام مالك كثيرة، لكن من تأخر عن الإمام مالك قد نجد له مثلاً ثلاثيات، وقد صُنف بذلك مصنفات كثلاثيات البخاري وثلاثيات أحمد وغيرهما، فهذه الثلاثيات تدل على علو السند بالنسبة لهذا الراوي.

مثلاً البخاري نجد بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة: الصحابي والتابعي وتابعي التابعي، بلا شك هذا علو سند، هم ما قالوا علو سند قالوا ثلاثيات، لكن عندما نبحث في زمن البخاري أو في زمن أحمد رحم الله الجميع، نجد بينهما بين النبي صلى الله عليه وسلم عدد في الغالب ما يصل إلا بأربعة أو أكثر، لكن لهم أحاديث وإن كانت في بعضها أو لبعضهم قلة فيها، لكن وجدت أحاديث لم يكن بينها وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة، فبلا شك هذا علو سند، وهذا من أعلى أسانيد البخاري، ومن أعلى أسانيد الإمام أحمد، أن يكون بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة، وبلا شك أنا هذا إذا قارنا بين الزمن بين البخاري أو بين أحمد وبين النبي صلى الله عليه وسلم نجد الثلاثة عدد قليل بالنسبة لهذا، فهذه مزية بلا شك أن يقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم، وهذا ما تقدم معنا بما يسمى بالعلو المطلق، فهذا علو مطلق في هذا. وقد اهتم العلماء بالأسانيد العوالي بهذه الصورة عن طريق الثلاثيات، ومما صُنّف في ذلك ثلاثيات الإمام البخاري، جمعها الحافظ ابن حجر رحم الله الجميع، وكذلك في الثلاثيات ثلاثيات الإمام أحمد رحمه الله تعالى جمعها السفّاريني، وهذا بلا شك كما قلنا مزية لهذين الإمامين للوصول للنبي صلى الله عليه وسلم بعدد أقل من الرواة، فكونه يتأخر الزمن ويقل الرواة هذا بلا شك هذا علو في الإسناد، وهذا مزية لمن وُجِدَ ذلك في كتابه أو وجد له أسانيد في هذا، وهناك ثلاثيات أخرى لغير هذين الإمامين، فَيُؤَيِّدُ بعضهما وسجل لبعضهم أيضاً أحاديث، وإن كان في بعضها قلة إنما وجد، فبلا شك أن الحرص على تقليل العدد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المصنف أو بين الراوي هذا يسلم الحديث من العثرات، فكلما كثر العدد كثر عدد الرواة كثر عدد النقد في الرواة وكذا، فيحصل من العقبات الشيء الكثير، لكن إذا قل العدد يكون قد سلم في الغالب من هذا، وهذه مزية علو الإسناد، وبهذا نكون انتهينا من علو الإسناد أو من الإسناد العالي والنازل، وتبين بأن النازل يقابل العالي في الأمثلة كما تقدم بيانه، وبلا شك أن العلماء كانوا يحرصون على علو السند وعلى نظافته، ويحرصون على القرب من النبي صلى الله عليه وسلم في رواياتهم، نكون بهذا قد فرغنا من المصطلح.